

التطورات في مجال النفط والطاقة

نظرة عامة

شهدت مؤشرات السوق النفطية أداء جيدا خلال النصف الأول من عام 2008، حيث تجاوز الطلب على النفط مستوى 86 مليون ب/ي، ووصل العرض النفطي إلى 86.5 مليون ب/ي، وتجاوزت الأسعار مستوى 128 دولار للبرميل، وتخطت قيمة الصادرات النفطية حاجز 200 مليار دولار خلال النصف الأول من العام. وخلال النصف الثاني من عام 2008، ألفت الأزمة المالية بظلالها على السوق النفطية التي لم تكن بمنأى عن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي. فقد انعكست تلك التطورات بشكل جلي على الطلب العالمي على النفط الذي أخذ في الاتجاه نحو الانخفاض، وعلى أسعار النفط التي شهدت تقلبات غير مسبوقه، وحجم الإمدادات النفطية وخاصة من الدول العربية الأعضاء في أوبك، وعلى عائداتها النفطية. ففي سياق سعيها الحثيث نحو تحقيق الاستقرار في السوق النفطية وضمان كبح جماح الانخفاض في أسعار النفط والوصول بها إلى مستويات عادلة، قامت دول منظمة أوبك (منها سبع دول عربية) بخفض حصصها الإنتاجية في عام 2008 بمقدار 4.2 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى للخفض منذ تاريخ العمل بتلك الحصص.

وعلى الرغم من ذلك ظلت أسعار النفط متقلبة لتصل إلى أدنى مستوياتها، إلى ما دون 40 دولار للبرميل خلال ديسمبر 2008 بعد أن تجاوزت حاجز 130 دولار للبرميل في يوليو من العام نفسه. وقد انعكس ذلك الانخفاض أولا على مستويات المخزون النفطي في الدول الصناعية التي قفزت إلى مستويات أعلى من متوسطها المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة، وثانيا على قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بحركة الأسعار.

وقد أدى الارتفاع النسبي في الأسعار، خلال النصف الأول من عام 2008، إلى تنشيط قطاع الاستكشاف والبحث عن احتياطات جديدة على المستوى العالمي، وخاصة في المناطق الصعبة كالمياه العميقة، مما قاد إلى تحقيق العديد من الاكتشافات النفطية والغازية، وتبعاً لذلك تم تحقيق زيادات طفيفة في الاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي. وارتفع معدل الإنتاج العالمي من النفط (نفط خام ومكثفات وسوائل الغاز الطبيعي) بنحو 150 ألف ب/ي ليبلغ 86.2 مليون ب/ي في عام 2008، وفي المقابل انخفض المعدل السنوي للطلب العالمي على النفط بمقدار 300 ألف ب/ي ليصل إلى 85.6 مليون ب/ي.

وشهد قطاع الاستكشاف في الدول العربية نشاطاً مكثفاً خلال عام 2008 قاد إلى تحقيق 64 اكتشافاً نفطياً و37 اكتشافاً غازياً، وظلت الدول العربية مستحوذة على نحو 57.7 في المائة من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط و30.3 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي. وظل إنتاج الدول العربية من النفط الخام مستأثراً بنسبة 27.5 في المائة بما يزيد عن ربع إجمالي الإنتاج العالمي. كما ارتفعت حصتها من كميات الغاز المسوق لتشكّل 13.4 في المائة من الإجمالي العالمي.

كما ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2008 بمعدل 4.3 في المائة ليصل 10 مليون ب م ن ي، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية متطلباتها من الطاقة، حيث شكّلت حصتهما معاً 98.5 في المائة من إجمالي المصادر.

وقد شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2008 بنسب متفاوتة تراوحت بين 32 في المائة و39 في المائة، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية.

الوضع العام للاستكشاف والاحتياطيات

أدى الارتفاع النسبي في أسعار النفط خلال عام 2007 والنصف الأول من عام 2008 إلى قيام الشركات العالمية برصد مبالغ كبيرة في ميزانياتها لتنشيط قطاع الاستكشاف والبحث عن احتياطيات جديدة في المناطق الصعبة، مثل المياه العميقة جداً. وقد انعكس ذلك النشاط المتزايد في مجال التنقيب والاستكشاف على عدد الفرق العاملة بالمسح الزلزالي عالمياً التي ارتفعت بنسبة 19 في المائة مقارنة مع عام 2007، حيث وصل متوسط عدد الفرق العاملة عام 2008 إلى 356 فرقة/شهر. والجدير بالذكر، أن عدد فرق المسح الزلزالي العاملة في منطقة الشرق الأوسط في عام 2008 ارتفع بنسبة 61 في المائة مقارنة بالعام السابق.

النشاط الاستكشافي

شهدت الميزانيات المخصصة لنشاط الاستكشاف والإنتاج في بعض الدول العربية ارتفاعاً في عام 2008 مقارنة بالعام السابق. كالارتفاع الذي شهدته ميزانية شركة ادنوك الإماراتية بنسبة 15 في المائة لتصل إلى 2.25 مليار دولار، وارتفعت ميزانية أرامكو السعودية بمعدل 31 في المائة لتصل إلى 11.8 مليار دولار، كما ارتفعت ميزانية سوناطراك الجزائرية بنسبة 40 في المائة لتصل إلى نحو 5 مليار دولار. ويذكر في هذا السياق، قيام العديد من الدول العربية بالتوقيع على عدد من اتفاقيات المشاركة وتقاسم الإنتاج خلال عام 2008، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- في الإمارات العربية المتحدة، وقعت شركة دانه غاز، اتفاقية مع إمارة الشارقة، لاستكشاف وتطوير قاطع غرب الشارقة الواقع في المغمورة، وتقدر الاستثمارات الأولية المتفق عليها بحوالي 65 مليون دولار لعمليات الاستكشاف، إضافة إلى 55 مليون دولار لعمليات التطوير.
 - قامت البحرين بالتوقيع على اتفاقيتي استكشاف ومشاركة في الإنتاج مع كل من مؤسسة أوكسيدنتال الأمريكية، وشركة تايلندية للتنقيب عن النفط والغاز في عدد من القواطع البحرية .
 - وفي تونس، حصلت شركتان فيتناميتان على امتيازين للتنقيب عن البترول والغاز في خليج قابس جنوبي تونس، وتقدر الاستثمارات التي ستنفق على عمليات التنقيب بحوالي 2 مليون دولار كحد أدنى.
 - وفي الجزائر، وافقت شركة سوناطراك على مشروع مشترك مع شركة روسنت الروسية من المقرر أن يبدأ تشغيله في 2012، لتطوير ما بين 50 ألف و60 ألف ب/ي في طاكوازيت جنوب الجزائر.
 - ونشطت عمليات الاستكشاف في الكويت، التي أكدت وجود مكامن نفطية جديدة في عدة حقول مثل الروضتين، والرتقة، وبحرة، وظبي، وقد تم حفر 13 بئراً في إطار تنفيذ المشروع التقييمي الأول الخاص بإنتاج النفط الثقيل. وتهدف الخطة المتبناة إلى إنتاج 700 ألف ب/ي من النفط الثقيل بحلول عام 2020.
 - وفي ليبيا، تم التوقيع على اتفاقية استكشاف ومشاركة بالإنتاج في مجال الغاز، مع ائتلاف ليوا الإماراتية، تنص على إنفاق ما لا يقل عن 70 مليون دولار على أعمال التنقيب و الاستكشاف وذلك للتنقيب عن الغاز في القاطع 103 في حوض سرت. كما تم التوقيع على اتفاقية مع شركة (شل) تقوم بموجبها إنفاق ما لا يقل عن 95 مليون دولار على أعمال التنقيب والاستكشاف.
 - تم التوقيع على عقد خدمات بترولية بين العراق وشركة صينية بقيمة 3 مليارات دولار، سيتم من خلاله تطوير حقل أحذب، ويتوقع أن يبدأ الإنتاج خلال 3 سنوات.
 - وفي مصر، تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات بترولية مع عدد من الشركات الانجليزية والإيطالية والماليزية والكويتية، وذلك للتنقيب عن البترول في مناطق رشيد وغرب الدلتا البحرية بالبحر المتوسط في المياه العميقة، وشمال البردويل، وذلك باستثمارات تقدر بحوالي 2 مليار دولار.
- أما فيما يخص نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري، أدت الزيادة في النشاط الاستكشافي إلى رفع معدل عدد الحفارات العاملة في العالم من 3117 حفارة في عام 2007 إلى 3336 حفارة في عام 2008، يذكر أن هذا الارتفاع لا يتماشى

مع كثافة عمليات الاستكشاف ويعزى ذلك إلى عدم القدرة على مقابلة الطلب المتزايد على الحفارات وارتباط معظمها بعقود عمل طويلة الأجل.

تشير التقديرات الأولية إلى أن النشاط الاستكشافي و نشاط الحفر اللاحق في العالم أديا إلى تحقيق نحو 121 اكتشافا نفطيا و90 اكتشافا غازيا على المستوى العالمي. وقد شهدت الدول العربية نشاطاً استكشافياً واسعاً خلال عام 2008 أدى إلى تحقيق 101 اكتشافا منها 64 اكتشافا نفطيا و37 اكتشافا غازيا. ومن المستجدات في هذا النشاط تحقيق اكتشاف للغاز في المغرب في امتياز أولاد نزالا الواقع شمال شرق العاصمة الرباط.

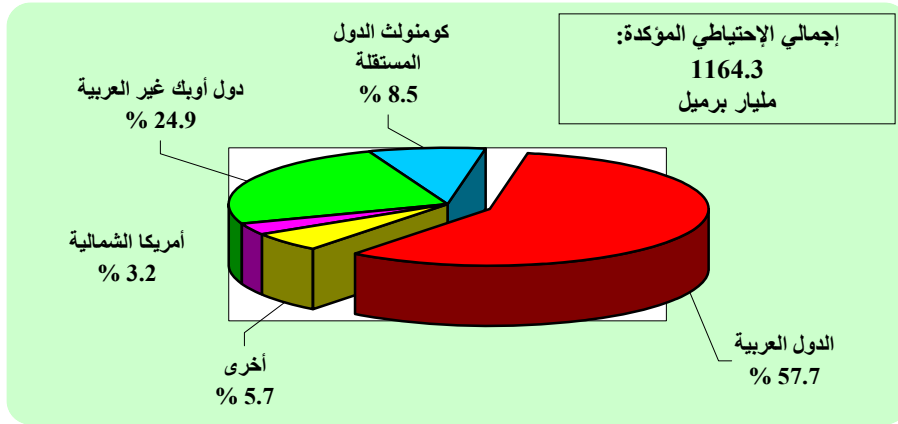
تحققت خلال عام 2008 اكتشافات نفطية في سبع دول عربية، وهي مصر بسبع وثلاثين اكتشافا، وتونس بإحدى عشر اكتشافا، وليبيا بثمان اكتشافات، وثلاث اكتشافات في عمان، واكتشافان في كل من الجزائر وسورية، واكتشاف واحد في اليمن. أما الاكتشافات الغازية، فكان معظمها في مصر التي حققت أربع وعشرون اكتشافا غازيا، تليها الجزائر بتسعة اكتشافات، واكتشافان في تونس، واكتشاف غازي واحد في كل من عمان والمغرب، الملحق (1/5).

الاحتياطيات

شهدت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام على الصعيد العالمي في نهاية عام 2008، ارتفاعا طفيفا لتصل إلى 1.164 تريليون برميل، أي بنسبة زيادة بلغت 0.9 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وفيما يخص الدول العربية ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام لعام 2008 بحوالي 0.4 في المائة عن تقديرات عام 2007. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 57.7 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط. وعلى مستوى الدول فرادى، شهد الاحتياطي النفطي في ليبيا أكبر إضافة مقارنة مع الدول العربية الأخرى حيث ارتفع بمقدار 2.2 مليار برميل ليبلغ حوالي 43.66 مليار برميل. كما أضافت مصر حوالي 330 مليون برميل إلى احتياطياتها النفطية. و ارتفعت احتياطيات تونس من النفط بشكل طفيف، أي بنحو 60 مليون برميل. وفي المقابل انخفضت الاحتياطيات النفطية في كل من البحرين و عمان بنسبة 7.7 و 3.5 في المائة على التوالي، فيما استقرت مستوياتها في بقية الدول العربية عند المستوى المسجل في نهاية عام 2007.

والجدير بالذكر أن نسبة 92.6 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية لعام 2008 تركزت في خمس دول، وهي السعودية التي استأثرت بحصة 39.3 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 17.1 في المائة، والكويت بنسبة 15.1 في المائة، والإمارات بنسبة 14.6 في المائة، وليبيا بحصة 6.5 في المائة، الملحق (2/5) والشكل (1).

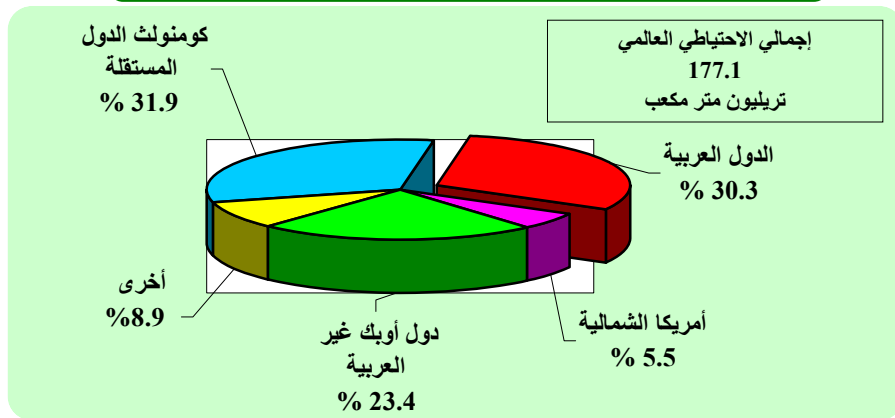
الشكل (1) : احتياطات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2008



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، 2008.

وفيما يتعلق باحتياطات الغاز الطبيعي عالمياً فقد شهدت ارتفاعاً بمقدار 1.95 تريليون متر مكعب أي بنسبة 1.1 في المائة مقارنة مع مستويات عام 2007، لتصل في عام 2008 إلى 177 تريليون متر مكعب. وفي الدول العربية، ارتفعت احتياطات الغاز الطبيعي بحوالي 123 مليار متر مكعب مقارنة مع احتياطات عام 2007، أي بنسبة 0.2 في المائة لتصل إلى 53.7 تريليون متر مكعب. وقد استأثرت مصر بنسبة 84.6 في المائة من الزيادة في احتياطات الغاز عربياً، حيث ارتفعت احتياطاتها بمقدار 104 مليار متر مكعب، أي بنسبة 5.1 في المائة. كما ارتفعت احتياطات تونس بمقدار 9 مليار متر مكعب، أي بنسبة 16.4 في المائة، واحتياطات سورية بمقدار 10 مليار متر مكعب. وفي المقابل استقرت الاحتياطات الغازية في بقية الدول العربية عند مستواها المسجل خلال عام 2007. وقد ساهمت الدول العربية مجتمعة بحصة 30.3 في المائة من الاحتياطات العالمية، وهي حصة مقاربة لحصة مجموعة كومنولث الدول المستقلة، الملحق (3/5) والشكل (2).

الشكل (2) : الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2008



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، 2008.

من ناحية أخرى، تراجعت تقديرات احتياطي العالم المؤكدة من الفحم الحجري لعام 2008 عن مستويات عام 2007 بمعدل 2.5 في المائة لتصل 826 مليار طن، ولم تحدث في الدول العربية تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه.

الإنتاج

النفط والغاز الطبيعي

حافظ النفط والغاز الطبيعي على حصتهما المعتبرة من مزيج الطاقة العالمي، إذ استحوذا المصدران على نحو 59.5 في المائة من إجمالي الإنتاج من مصادر الطاقة المختلفة خلال عام 2008. فيما يتعلق بالنفط الخام والمنتجات، شهد معدل الإنتاج العالمي خلال عام 2008 ارتفاعاً طفيفاً، 150 ألف ب/ي، ليصل إلى 86.2 مليون ب/ي أي بزيادة نسبتها 0.17 في المائة عن العام السابق.

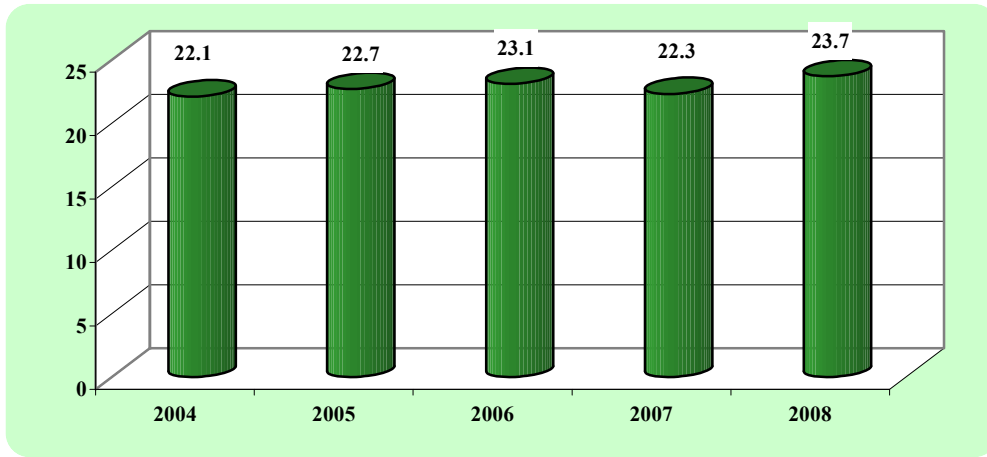
وقد كان للأزمة المالية انعكاساتها الواضحة على هذا الجانب من السوق النفطية، فخلال النصف الأول من العام حينما ارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ وارتفع أيضاً الطلب على النفط، شجع ذلك على رفع معدلات الإنتاج العالمي حيث وصلت إلى 86.5 مليون ب/ي. ومع تفاقم الأزمة المالية، أخذت الأسعار في الاتجاه نحو الانخفاض الحاد، وكذلك الوضع بالنسبة للطلب على النفط، وقد انعكس ذلك على مستوى معدلات الإنتاج العالمي التي انخفضت خلال الربع الثالث من عام 2008 إلى 85.8 مليون ب/ي، ثم إلى 85.5 مليون ب/ي خلال الربع الأخير من العام.

يذكر في هذا السياق، قيام منظمة أوبك بعقد ثلاثة اجتماعات خلال الربع الأخير من عام 2008 لبحث ومتابعة تطورات الأزمة المالية وانعكاسها على الاقتصاد العالمي وبالتالي على السوق النفطية. ومن خلال تلك المتابعة تم ملاحظة تراجع الطلب على النفط بشكل واضح على الرغم من وفرة المعروض النفطي وانخفاض أسعاره مما حدا ببلدان المنظمة اتخاذ قرارات خفض متتالية في الحصص الإنتاجية. وقد وصل إجمالي الخفض في عام 2008 إلى نحو 4.2 مليون ب/ي، وهو يعد أكبر خفض في الحصص الإنتاجية على الإطلاق منذ تاريخ العمل بها في عام 1982. يذكر أنه قد تم العمل بجزء من هذا الخفض (2 مليون ب/ي) خلال شهر نوفمبر 2008.

شهد إنتاج النفط في الدول العربية خلال عام 2008 ارتفاعاً بمقدار 1.4 مليون ب/ي مقارنة مع العام السابق ليصل معدله إلى 23.7 مليون ب/ي. ولم تكن معدلات إنتاج النفط في الدول العربية بمعزل عن التطورات التي أفرزتها الأزمة المالية، فقد ظل إنتاج الدول العربية في حدود 23.5 مليون ب/ي خلال النصف الأول من عام 2008، ليرتفع إلى ما يقرب من 24 مليون ب/ي خلال الربع الثالث من العام، ثم لينخفض خلال الربع الأخير إلى ما دون 23 مليون ب/ي.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، يلاحظ عند مقارنة معدلات إنتاج النفط لعام 2008 بنظيره للعام السابق ارتفاعه في جميع الدول العربية باستثناء البحرين التي انخفض إنتاجها بنسبة 1.1 في المائة، والجزائر التي انخفض إنتاجها بنسبة 2.2 في المائة، واليمن التي انخفض إنتاجها بنسبة 7.4 في المائة. يذكر أن حصة الدول العربية مجتمعة في إجمالي إنتاج النفط العالمي قد ارتفعت من 26 في المائة في عام 2007 إلى 27.5 في المائة في عام 2008، الملحق (4/5) والشكل (3).

الشكل (3) : تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية، 2004-2008
(مليون ب/ي)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2008.

أما الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي، فقد استقر في عام 2008 عند مستواه المسجل خلال العام السابق وهو 8.3 مليون ب/ي، وبلغ إنتاج الدول العربية من سوائل الغاز الطبيعي⁽¹⁾ حوالي 3.1 مليون ب/ي وهو ذات المستوى المسجل في عام 2007، ليستأثر بنحو 37 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي.

وفيما يخص الغاز الطبيعي المسوق على المستوى العالمي، وهو الغاز المنتج باستثناء الغاز المحروق الذي تصل نسبته في الوقت الحاضر إلى 3.5 في المائة من إجمالي الغاز المنتج، و الغاز المعاد حقنه في المكامن الذي تصل نسبته إلى نحو 12 في المائة، انخفضت الكميات المسوقة في عام 2007 بمقدار 4.2 مليار متر مكعب أي بنسبة 0.1 في المائة لتصل إلى نحو 2.94 تريليون متر مكعب، وقد ارتفع إجمالي الغاز الطبيعي المسوق في الدول العربية من 386.9 مليار متر مكعب في عام 2006 إلى 392.6 مليار متر مكعب في عام 2007 أي بمقدار 5.7 مليار متر مكعب، ونسبة 1.5 في المائة. وشكلت حصة الدول العربية مجتمعة حوالي 13.4 في المائة من إجمالي العالمي للغاز الطبيعي المسوق في عام 2007، مقارنة مع حصة 13.1 في المائة في عام 2006.

(1) سوائيل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائيل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومنكثفات أخرى.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، انخفضت الكميات المسوقة في 5 دول عربية، حيث انخفضت في الجزائر بمعدل 5.9 في المائة، لتصل في عام 2007 إلى 83 مليار متر مكعب، كما انخفضت في سورية بمعدل 27.1 في المائة لتصل إلى 5.3 مليار متر مكعب، وفي العراق تخطت نسبة الانخفاض 50 في المائة، كما انخفضت الكميات المسوقة في كل من الكويت ومصر بنسبة 2.3 و11.9 في المائة على التوالي. وفي المقابل ارتفعت الكميات المسوقة من الغاز في بقية الدول العربية بنسب متفاوتة بحيث طغت على الانخفاض الذي شهدته كل من الجزائر وسورية والعراق والكويت ومصر، الملحق (5/5).

مصادر الطاقة الأخرى

شهد الإنتاج العالمي من الفحم الصلب التجاري ارتفاعا في مستواه خلال عام 2008 بمقدار 89.3 مليون طن مكافئ نפט أي بنسبة 2.8 في المائة ليصل إلى 3224.9 مليون طن، مشكلا بذلك نسبة 29.3 في المائة من إجمالي إنتاج مصادر الطاقة المختلفة. وكانت الصين في طليعة الدول المنتجة للفحم حيث استأثرت بنحو 42.5 في المائة من الإنتاج العالمي. وما زال إنتاجه في الدول العربية مقتصرًا على الجزائر ومصر، ولم تشهد صناعة الفحم واستخراجه في الدول العربية أي تطورات باستثناء قيام المغرب بإعادة الاستثمار في بعض مناجمها التي كانت قد أغلقتها منذ فترة طويلة.

أما فيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ عدد المفاعلات النووية المولدة للكهرباء العاملة في العالم في نهاية عام 2007، حوالي 439 مفاعلا، وقد تم إنتاج ما يكافئ 619.7 مليون طن مكافئ نפט في عام 2008، أي ما يمثل 5.5 في المائة من إجمالي إنتاج المصادر المختلفة. وقد أعلنت الدول العربية، وبحسب ما ورد في الإستراتيجية العربية لاستخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة (المرحلة الأولى)، عن نيتها تبني الطاقة النووية لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية وللأغراض الطبية، إلا أن خططها لم تتضمن تحديد نسبة مساهمتها في خليط الطاقة الكهربائية، باستثناء مصر التي حددت مساهمة الطاقة النووية بـ 1000 ميغا واط عام 2017. وفي حال الإعلان عن إنشاء محطات طاقة نووية في الدول العربية فإن إنتاج تلك المحطات لن يبدأ قبل عام 2020 نظرا لما تحتاجه تلك المحطات من فترات طويلة للإعداد والتنفيذ.

وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية فلازالت تلعب دورا ثانويا في إمدادات الطاقة العالمية، فقد تم إنتاج ما يكافئ 717.5 مليون طن مكافئ نפט في عام 2008، أي ما يشكل 6.3 في المائة من إجمالي الإنتاج من المصادر المختلفة للطاقة. تستغل العديد من الأقطار العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصة مصر وسورية والعراق ولبنان وتونس والمغرب والجزائر. واستنادا إلى إحصاءات مجلس الطاقة العالمي (WEC) لعام 2007، فقد بلغ إجمالي الطاقات المركبة من الطاقة الكهرومائية حتى نهاية عام 2005 في الأقطار العربية كما يلي: مصر (2850 ميغاواط)، وسورية (1616 ميغاواط)، والمغرب (1498 ميغاواط)، ولبنان (280 ميغاواط)، والجزائر (275 ميغاواط)، والعراق (260 ميغاواط)، وتونس (62 ميغاواط)، والأردن (10 ميغاواط).

الطلب على الطاقة

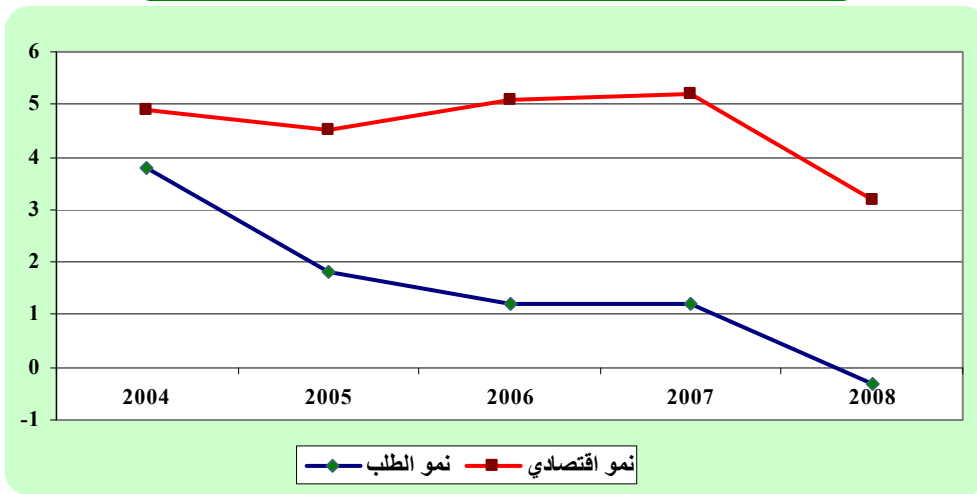
على المستوى العالمي

بلغ إجمالي الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2008 حوالي 225.3 مليون برميل مكافئ نפט (11295 مليون طن مكافئ نפט سنوياً)، استأثرت الدول الصناعية بحصة 48.8 في المائة مقابل نحو 9.1 في المائة للدول المتحولة، و 42.1 في المائة لبقية دول العالم. وقد شكل الطلب على النفط حوالي 34.8 في المائة من الإجمالي العالمي لمصادر الطاقة المختلفة، وبلغت حصة الفحم نحو 29.2 في المائة، والغاز الطبيعي 24.1 في المائة، والطاقة الكهرومائية بنسبة 6.4 في المائة، وأخيراً الطاقة النووية بحصة 5.5 في المائة .

وفي ضوء التباطؤ الذي تحول إلى ركود في الاقتصاد العالمي بشكل عام، شهد إجمالي الطلب العالمي على النفط في عام 2008 انخفاضا في مستواه بمقدار 300 ألف ب/ي، أي بمعدل سالب 0.3 في المائة، وهو أدنى معدل نمو بلغه خلال العشر سنوات الأخيرة، ليصل إلى 85.6 مليون ب/ي.

لقد تأثر الطلب بصورة رئيسية بتداعيات الأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، حيث انخفض معدل النمو في الدول الصناعية من 2.7 في المائة عام 2007 إلى 0.9 في المائة في عام 2008، وانخفض في الاقتصادات الناشئة والنامية من 8.3 إلى 6.1 في المائة خلال ذات الفترة. وعلى مستوى الاقتصاد العالمي انخفض معدل النمو من 5.2 في المائة في عام 2007 إلى 3.2 في المائة في عام 2008، الشكل (4).

الشكل (4) : النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، 2004-2008 (في المائة)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2008.

وقد تباينت مستويات الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية، حيث انخفض طلب الدول الصناعية في عام 2008 بشكل كبير وبنحو 1.7 مليون ب/ي ليصل إلى 47.5 مليون ب/ي، وبذلك انخفضت حصتها من إجمالي الطلب العالمي على النفط من 57.3 في المائة في عام 2007 إلى 55.4 في المائة في عام 2008، بينما ارتفع طلب الدول النامية بنحو 1.2 مليون ب/ي ليصل إلى 33 مليون ب/ي، وارتفعت حصتها من 37 في المائة في عام 2007 إلى 38.6 في المائة في عام 2008، كما ارتفع طلب الدول المتحولة بمقدار 200 ألف ب/ي ليلبلغ 5.1 مليون ب/ي مشكلاً حوالي 6.0 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال عام 2008، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية
2008 – 2004

2008 ⁽¹⁾	2007	2006	2005	2004	
47.5	49.2	49.6	49.8	49.4	الدول الصناعية مليون ب/ي
3.5-	0.8-	0.4-	0.8	1.6	الزيادة السنوية (في المائة)
33.0	31.8	30.5	29.3	28.3	الدول النامية مليون ب/ي
3.7	4.3	4.1	3.6	7.6	الزيادة السنوية (في المائة)
5.1	4.9	4.8	4.8	4.7	الدول المتحولة مليون ب/ي
4.1	2.1	0.0	2.1	4.4	الزيادة السنوية (في المائة)
85.6	85.9	84.9	83.9	82.4	إجمالي العالم مليون ب/ي
0.3-	1.2	1.2	1.8	3.8	الزيادة السنوية (في المائة)

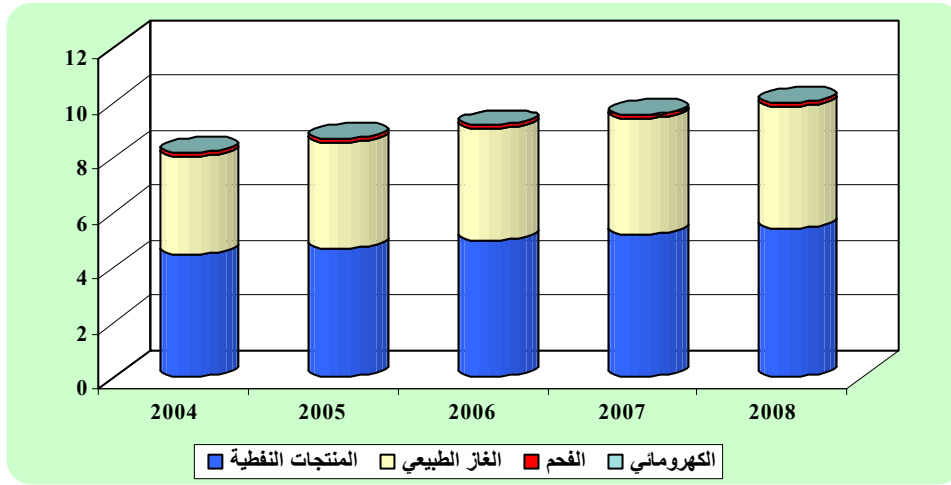
(1) بيانات تقديرية.

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2008.

الطلب على الطاقة في الدول العربية

تجاوز استهلاك الطاقة في الدول العربية لأول مرة حاجز العشرة ملايين برميل مكافئ نفط يومياً في عام 2008. ويتسم استهلاك الطاقة في الدول العربية بالاعتماد المتزايد على النفط والغاز الطبيعي نظراً لتقلص حصة المصادر الأخرى المتمثلة بالطاقة الكهرومائية والفحم. ارتفعت معدلات استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2008 بنحو 4.3 في المائة في عام 2008 ليصل إجمالي الاستهلاك إلى حوالي 10.02 مليون برميل مكافئ نفط يومياً (ب م ن ي) بالمقارنة مع 9.6 مليون ب م ن ي في عام 2007، كما يوضح الشكل (5).

الشكل (5) : تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية ، 2004-2008
(مليون ب م ن ي)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2008.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفع الطلب على الطاقة خلال عام 2008 في السعودية بمقدار 115 ألف ب م ن ي (أي بنسبة 4.3 في المائة)، تليها مصر بمقدار 50 ألف ب م ن ي (أي بنسبة 4.1 في المائة)، ثم الجزائر والكويت بنحو 45 ألف ب م ن ي لكل منهما، أي بنسبة 5.6 و 4.0 في المائة على التوالي. وتراوحت الزيادة في بقية الدول العربية بين 6 آلاف ب م ن ي في تونس و 37 ألف ب م ن ي في قطر.

ويعزى التفاوت بين الدول العربية من ناحية معدل نمو استهلاك الطاقة إلى مستوى التقدم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتباين في معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، وحجم احتياطياتها الهيدروكربونية، والظروف الطبيعية والمناخية السائدة في كل دولة عربية. وبلغت حصة الدول العربية 4.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم في عام 2007، بينما بلغت حصة الدول الصناعية 50.2 في المائة وحصة الاقتصادات الناشئة 35.8 في المائة، وحصة الدول المتحولة 9.3 في المائة.

وقد بلغ متوسط استهلاك الفرد من النفط في الدول العربية نحو 6 براميل في عام 2008 وهو مستوى مماثل لمتوسط استهلاك الفرد من النفط في الدول ذات الدخل المتوسط، وأقل من مستوى الدول ذات الدخل المرتفع الذي بلغ متوسط استهلاك الفرد فيها 18.3 برميل، وأعلى من مستوى الدول ذات الدخل المنخفض الذي بلغ متوسط الاستهلاك فيها 0.7 برميل.

وفيما يتعلق بمتوسط استهلاك الفرد من الغاز الطبيعي في الدول العربية، فقد بلغ 5 ب م ن ي في عام 2008 وهو يقع بين متوسط الدول ذات الدخل المرتفع، والذي بلغ 9 ب م ن ي، وبين متوسط الدول ذات الدخل المحدود، التي بلغ فيها المتوسط أقل من 0.5 ب م ن ي.

الطلب على الطاقة وفق المصدر

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لتغطية إحتياجات الطاقة فيها حيث يلبي 53.9 في المائة من إجمالي استهلاكها من الطاقة في عام 2008. ويأتي الغاز الطبيعي في المركز الثاني حيث بلغت حصته 44.5 في المائة من إجمالي الاستهلاك في عام 2008. بينما تلعب مصادر الطاقة الأخرى دوراً ثانوياً ومتناقصاً، وهي الطاقة الكهرومائية التي تتوفر في ست دول، هي مصر والعراق وسورية والسودان والجزائر ولبنان، والفحم الذي يقتصر وجوده على أربع دول، هي مصر والجزائر والمغرب ولبنان، إذ لا تتجاوز حصتهما معا 1.6 في المائة في عام 2008، الملحق (6/5).

المنتجات البترولية

شهد استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية تباطؤاً بلغ نسبة 3.9 في المائة في عام 2008 بعد أن ارتفع بنسبة 4.2 في المائة في عام 2007، ليصل إلى 5.4 مليون ب م ن ي. وعلى الرغم من هذا التزايد فقد تراجعت حصة المنتجات البترولية في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2008 إذ بلغت حصتها 53.9 في المائة مقابل 54.1 في المائة في عام 2007. وبلغت حصة الدول العربية 6.9 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية في العالم في عام 2007، مقارنة بحصة 56.9 في المائة للدول الصناعية، و31.5 في المائة للاقتصادات الناشئة والنامية و4.7 في المائة للدول المتحولة.

وجاءت الزيادة في حجم الاستهلاك في عام 2008 بشكل أساسي من خمس دول، هي السعودية التي بلغ حجم الزيادة فيها 65 ألف ب م ن ي، و مصر بزيادة 20 ألف ب م ن ي، وكل من الإمارات والجزائر و العراق بزيادة مقدارها 15 ألف ب م ن ي. يذكر أن مجموع استهلاك تلك الدول من المنتجات البترولية يشكل حوالي 65.5 في المائة من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2008. وتعتبر خمس دول عربية أكثر الدول استهلاكاً للمنتجات البترولية، حيث استحوذت السعودية على 30.8 في المائة من الإجمالي، تليها مصر بحصة 11.9 في المائة، فالعراق بحصة 8.8 في المائة، ثم الكويت والإمارات بحصة 7.4 في المائة و6.6 في المائة على التوالي.

وتتباين حصة المنتجات البترولية من إجمالي استهلاك الطاقة من دولة إلى أخرى، حيث تلبى أكثر من نصف إحتياجات الطاقة في سبع دول في عام 2008. فقد بلغت حصة المنتجات البترولية 81.9 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في العراق، و72.3 في المائة في سورية، و66.2 في المائة في تونس، و60.2 في المائة في السعودية، و64.9 في المائة في الكويت، و51 في المائة في ليبيا، و50.4 في المائة في مصر.

ومن ناحية التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2008، يحتل زيت الغاز والديزل المرتبة الأولى مشكلاً نسبة 32.8 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات، ويأتي الغازولين في المرتبة الثانية بنسبة

20.3 في المائة، يليه في المرتبة الثالثة زيت الوقود الذي استحوذ على نسبة 20.1 في المائة، ثم غاز البترول المسال بحصة وصلت إلى 8.1 في المائة، وبلغت نسبة وقود الطائرات 4.6 في المائة، وأخيراً الكيروسين بحصة 1.8 في المائة. وظل النفط الخام مستخدماً بصورة مباشرة كوقود سواء في محطات الكهرباء أو في مصافي التكرير في عدد من الدول العربية، حيث بلغت حصته 9.1 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية، وكانت النسبة المتبقية 3.2 في المائة للمنتجات الأخرى، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية، 2008
(ألف ب م ن ي)

المنتج	الكمية	الحصة من الإجمالي في المائة
زيت الغاز/الديزل	1771.2	32.8
الغازولين	1096.2	20.3
زيت الوقود	1085.4	20.1
غاز البترول المسال	437.4	8.1
وقود الطائرات	248.4	4.6
الكيروسين	97.2	1.8
نفط خام	491.4	9.1
منتجات أخرى	172.8	3.2
الإجمالي	5400	100.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2008.

الغاز الطبيعي

يشكل الغاز الطبيعي المصدر الرئيسي الثاني لتلبية احتياجات الطاقة في الدول العربية، ونظراً للجهود المبذولة لتوسيع دائرة استخداماته في قطاع توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، والاعتماد عليه كوقود وكلقيم في الصناعات البتروكيمياوية شهد الاستهلاك من هذا المصدر تزايداً مستمراً في حجمه وفي أهميته النسبية خلال الفترة 2004-2008. فقد شهد استهلاكه ارتفاعاً بنسبة 5 في المائة في عام 2008 مقارنة بزيادة بنسبة 4.7 في المائة في عام 2007، ليصل إلى 4.5 مليون ب م ن ي. وأدى الارتفاع في حجم استهلاك الغاز الطبيعي إلى ارتفاع مساهمته في إجمالي استهلاك الطاقة من 44.2 في المائة في عام 2007 إلى 44.5 في المائة في عام 2008. وقد استهلكت الدول العربية 8.8 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 2007، وبلغت حصة الدول الصناعية 49.9 في المائة مقابل 21.6 في المائة للدول المتحولة و19.7 في المائة للاقتصادات الناشئة.

والجدير بالذكر أن الاستخدام الأساسي والأهم للغاز الطبيعي في الدول العربية هو استخدامه كوقود سواء في توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه أو استخدامه كلقيم في الصناعات البتروكيمياوية وصناعة الأسمدة. وتشير بعض

التقديرات إلى وصول حصة الغاز في توليد الكهرباء في قطر إلى 90 في المائة، وفي البحرين 88 في المائة، وفي عمان 75 في المائة، وفي الإمارات 59 في المائة، وفي الجزائر 58 في المائة، وفي الكويت 54 في المائة، وفي السعودية 47 في المائة، وفي ليبيا 40 في المائة. وبشكل عام فإن استهلاك الغاز في الدول العربية يتوزع على قطاع توليد الكهرباء وتحلية المياه الذي استأثر بنسبة 38 في المائة، ونسبة 51 في المائة في الاستخدام كوقود ولقيم في الصناعة، وحوالي 11 في المائة في القطاع المنزلي.

الطاقة الكهرومائية

يملك عدد قليل من الدول العربية، وهي مصر والعراق وسورية والسودان والجزائر ولبنان، إمكانيات توليد الطاقة الكهربائية باستخدام المساقط المائية، لذلك فهي تساهم مساهمة محدودة في موازين الطاقة فيها. وتشير البيانات الأولية المتاحة حول استهلاك الطاقة الكهرومائية في الدول العربية إلى استقراره خلال الفترة 2004-2008 عند حدود 136 ألف ب م ن ي، وتراجعت بذلك حصتها من الإجمالي من 1.6 في المائة في عام 2004 إلى 1.3 في عام 2008. واستهلكت الدول العربية 0.8 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهرومائية في عام 2007، وبلغت حصة الاقتصادات الناشئة 49.5 في المائة مقابل 41.7 في المائة للدول الصناعية و 8 في المائة للدول المتحولة.

الفحم

يساهم الفحم، الذي يتوفر في أربع دول عربية وهي مصر والجزائر و المغرب ولبنان، مساهمة محدودة في ميزان الطاقة في الدول العربية، حيث يقدر إجمالي استهلاكها منه، والذي يتركز بشكل رئيسي في بعض محطات توليد الطاقة الكهربائية، بحوالي 24.7 ألف ب م ن ي في عام 2008 بالمقارنة مع 23.1 ألف ب م ن ي في عام 2007. لتراجع بذلك حصته في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية من 0.29 في المائة في عام 2004 إلى 0.25 في المائة في عام 2008. واستهلكت الدول العربية 0.1 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2007، وبلغت حصة الاقتصادات الناشئة 57.4 في المائة مقابل 37.3 في المائة للدول الصناعية و 5.2 في المائة للدول المتحولة.

الطلب النهائي⁽²⁾ على الطاقة وفق القطاعات

بناءً على أحدث البيانات المتوفرة، يمثل القطاع الصناعي القطاع الرئيس المستهلك للطاقة في الدول العربية حيث بلغت حصته 42.4 في المائة من إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة في عام 2006، يليه قطاع المواصلات الذي وصلت حصته إلى 33.4 في المائة، ثم القطاعات الأخرى (المنزلي و التجاري و الزراعي) بحصة 24.2 في المائة.

(2) المقصود بالطلب النهائي من الطاقة هو ما يصل إلى المستهلك النهائي (القطاعات الاقتصادية) من مصادر الطاقة المختلفة، وهو عبارة عن الفارق بين إجمالي الطلب على الطاقة الأولية من ناحية، وإجمالي المستخدم منها في القطاع الوسيط المتمثل في قطاع التكرير و قطاع الكهرباء و قطاع تحويل الطاقة بالإضافة إلى الاستخدام الذاتي لمنشآت الطاقة من ناحية أخرى.

تأتي المنتجات البترولية في الصدارة مستأثرة بحصة 48 في المائة من متطلبات القطاع الصناعي من الطاقة في الدول العربية في عام 2006، يليها الغاز الطبيعي بحصة متقاربة بلغت 43.6 في المائة من الاستهلاك النهائي في هذا القطاع، وبلغت حصة الكهرباء 7.3 في المائة، وحصة الفحم 1 في المائة. ويعتمد قطاع المواصلات في الدول العربية اعتمادا شبه كلي على المنتجات البترولية لتلبية احتياجاته من الطاقة حيث بلغت حصة هذه المنتجات 99.9 في المائة من الاستهلاك النهائي لهذا القطاع من الطاقة في عام 2006، ويغطي الكهرباء الحصة المتبقية. وتعتمد القطاعات الأخرى (المنزلي والتجاري والزراعي) على الكهرباء لتلبية 51.2 في المائة من احتياجاتها للطاقة، يليها النفط بحصة 39.3 في المائة، ثم الغاز الطبيعي بحصة 9.5 في المائة، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
التوزيع النسبي للطلب النهائي على الطاقة وفق المصدر والقطاعات في الدول العربية
في عام 2006

الإجمالي	القطاعات الأخرى ⁽¹⁾	قطاع المواصلات	القطاع الصناعي	
63.3	9.5	33.4	20.4	النفط
20.8	2.3	0.0	18.5	الغاز الطبيعي
15.5	12.4	0.03	3.1	الكهرباء
0.4	0.0	0.0	0.4	الفحم
100.0	24.2	33.4	42.4	إجمالي الطاقة

(1) القطاع المنزلي والتجاري والزراعي.

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2008.

الأسعار

أسعار النفط الخام

شهدت أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعا في مستوياتها خلال عام 2008 بمقدار 25 دولار للبرميل، أي بنسبة 36.2 في المائة مقارنة بمستويات العام الماضي حيث بلغ معدل السعر الفوري لسلة أوبك 94.1 دولار للبرميل مقارنة بـ 69.1 دولار للبرميل عام 2007.

والجدير بالاهتمام، تباين المتوسط الفصلي لأسعار النفط خلال عام 2008، فقد بلغ متوسط الربع الأول حوالي 92.7 دولار للبرميل، وارتفع خلال الفصل الثاني بمقدار 25 دولار للبرميل ليصل إلى 117.6 دولار للبرميل، ثم بدأ المتوسط الفصلي للأسعار في التراجع فانخفض في بداية الأمر، بشكل طفيف، بنحو 4.1 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث

ليصل إلى 113.5 دولار للبرميل. وخلال الفصل الأخير من العام، شهد انخفاضاً كبيراً ليصل المتوسط إلى 52.5 دولار للبرميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً بمقدار 61 دولار للبرميل دفعة واحدة، أي بنسبة 53.7 في المائة مقارنة بالفصل الثالث من عام 2008.

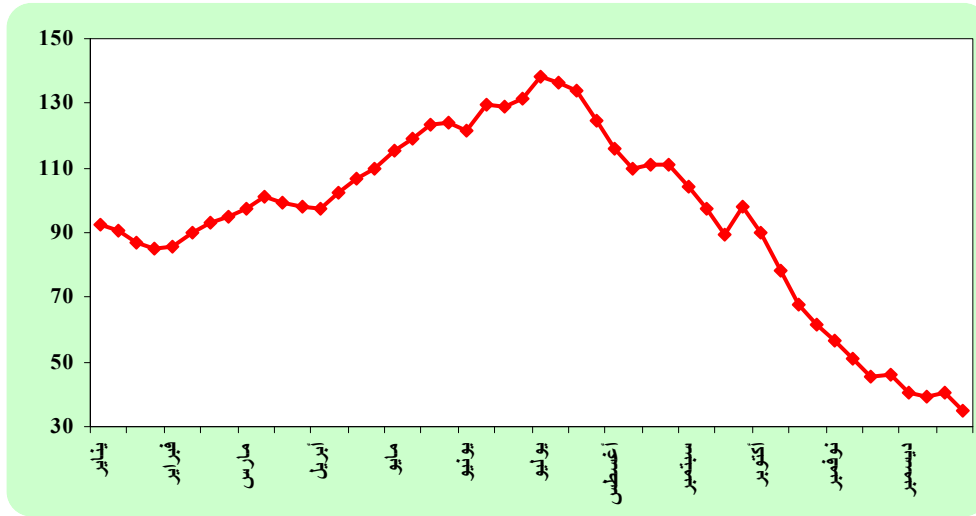
وتعود التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار النفط على مدار العام 2008 بشكل أساسي إلى الأزمة المالية التي أُلقت بظلالها على السوق النفطية بشكل عام. فالمنحى التصاعدي الذي انتهجته أسعار النفط منذ يناير 2008 إلى يوليو 2008 لم يكن لأساسيات السوق النفطية أي دور فيها. فلم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعد عاملاً رئيسياً وراء أي ارتفاع قد يطرأ على الأسعار، كما أن مستويات المخزون ظلت مرتفعة عن معدلها المسجل خلال السنوات الخمس الماضية. ومن أهم العوامل التي لعبت دوراً رئيساً في الارتفاع في أسعار النفط خلال النصف الأول من العام ما يلي :

- عامل المضاربة في الأسواق الأجلة على سلعة النفط، فقد وجد أصحاب صناديق التحوط والصناديق الاستثمارية المنتشرة في جميع أنحاء العالم الصناعي، والتي تمتلك أموال ضخمة، ضالتهم في السوق النفطية لجني أرباح كبيرة على المدى القصير من خلال عمليات البيع والشراء للبراميل الورقية في تلك السوق.
- استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى مما شجع على تدفق الأموال إلى سوق السلع وخاصة النفط الخام في مسعى من المستثمرين للتحوط ضد التضخم و تقلبات أسعار العملات.
- بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة باحتمالية تعطل الإمدادات من بلدان غرب أفريقيا، ومن خليج المكسيك بسبب العواصف التي ضربت المنطقة والتي منها إعصار غوستاف والعاصفة الاستوائية أيك، وتعطيل لبعض شحنات النفط المصدرة من ميناء فوس لأفيرا الفرنسي بسبب إضراب العمال.

ومع تفاقم الأزمة وانهيار مؤسسات مصرفية كبرى في العالم في سبتمبر 2008، أخذت الأسعار في الانخفاض وبمعدلات أسرع وبشكل لم يسبق له مثيل، حيث تراجعت أسعار سلة أوبك بمقدار 27.7 دولار للبرميل خلال أكتوبر، ثم واصلت تراجعها لتستقر عند 38.6 دولار للبرميل في ديسمبر، مسجلة بذلك أدنى مستوى لها خلال الفترة 2005-2008.

والجدير بالذكر أن مقدار انخفاض معدل أسعار سلة أوبك من أعلى مستوى وصلته خلال عام 2008 (131.2 دولار للبرميل في يوليو) مقارنة مع أدنى مستوى لها في ديسمبر، وهو 38.6 دولار للبرميل، قد بلغ 92.6 دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض بلغت 70.6 في المائة، الملحق (7/5) والشكل (6).

الشكل (6) : الحركة الأسبوعية لأسعار سلة أوبك، 2008
(دولار / برميل)



المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، 2008.

كما ساهمت الزيادات الملحوظة في مستويات المخزون التجاري لدى الدول الصناعية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، على الضغط على الأسعار نحو الانخفاض خلال النصف الثاني من عام 2008. حيث شهد عام 2008 ارتفاعا ملحوظا في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) لتبلغ 6756 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2008، ويمثل ذلك ارتفاعا بنحو 165 مليون برميل، أي بنسبة 2.5 في المائة مقارنة بمستواه في ديسمبر 2007. ويذكر أن مخزون النفط الخام على متن الناقلات الذي يشكل حوالي 80 في المائة من تجارة الناقلات العالمية وحجم المخزونات المستقلة المتوفرة قريبا من مراكز الاستهلاك، كما في موانئ دول الكاربيي وميناء روتردام وسنغافورة، قد تجاوزا معاً مستوى 1000 مليون برميل مع نهاية عام 2008 حيث بلغا 1021 مليون برميل، الملحق (8/5).

كما ساهم الارتفاع في مستوى الإمدادات السابق لقرارات خفض الحصص الإنتاجية لدول منظمة أوبك في بناء مستويات المخزون التجاري في الدول الصناعية خلال عام 2008 ، حيث شهد المخزون الإجمالي ارتفاعا بمقدار 24 مليون برميل خلال الربع الثاني من العام مقارنة مع مستوى الربع الأول منه، أي بنسبة 3.3 في المائة ليصل إلى 2580 مليون برميل. و ارتفع مرة أخرى في الربع الثالث بمقدار 67 مليون برميل مقارنة بالربع السابق. وفي الربع الأخير من العام شهد زيادة ملحوظة بلغت نحو 72 مليون برميل مقارنة بمستواه في نهاية عام 2007، ليصل في نهاية العام إلى 2638 مليون برميل. والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية قد وصلت إلى 56 يوما من الاستهلاك، وهو مستوى يعد مرتفعا بأربعة أيام عن المتوسط الاعتيادي وهو 52 يوم. ويعادل هذا المستوى من المخزون ثلاثة أضعاف الإنتاج السنوي الكويتي، وأربعة أضعاف الإنتاج الليبي، وأكثر من خمسة إضعاف الإنتاج الجزائري.

كما سلكت مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية بشكل عام ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعا في مستوياتها خلال النصف الأول من عام 2008 وانخفاضا خلال النصف الأخير منه. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تجاوز كل من الخام الإماراتي و الجزائري و السعودي والليبي حاجز 90 دولار للبرميل في الربع الأول من عام 2008 وتجاوز عتبة 100 دولار للبرميل خلال الربع الثاني والثالث من العام، ثم انخفض إلى مستوى تراوح بين 50 دولار و 57 دولار للبرميل خلال الربع الأخير من عام 2008. ولكن متوسط الأسعار لهذه الخامات سجل ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة مع عام 2007. وقد تراوحت تلك الارتفاعات بين 24.2 دولار و 26.4 دولار للبرميل، أي ما يمثل ارتفاعا بنسبة تراوحت بين 32.4 في المائة و 38.4 في المائة.

وارتفع الخام الجزائري بنسبة 32.4 في المائة ليصل إلى 98.9 دولار للبرميل، و الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 38.4 في المائة ليبلغ 95.2 دولار للبرميل، وخام موربان الإماراتي بنسبة 35.8 في المائة ليصل إلى 99 دولار للبرميل، والخام الكويتي وخام السدرة الليبي بنسبة 37.3 في المائة و 35.4 في المائة على التوالي، والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 36.9 في المائة و 38.7 في المائة على التوالي، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
أسعار بعض النفوط العربية، 2008-2007
(دولار / برميل)

أنواع الخامات	متوسط 2007	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008	الربع الرابع 2008	متوسط 2008	نسبة الارتفاع (في المائة)
العربي الخفيف السعودي	68.8	93.1	118.7	121.3	53.4	95.2	38.4
خام موربان الإماراتي	72.9	96.1	122.9	119.6	57.2	99.0	35.8
خليط الصحراء الجزائري	74.7	98.7	123.6	116.1	57.0	98.9	32.4
الخام الكويتي	66.4	89.7	113.8	109.9	50.3	91.2	37.3
السدرة الليبي	71.4	96.2	120.9	114.6	55.5	96.7	35.4
البصرة العراقي	66.4	90.4	114.7	110.3	52.9	92.1	38.7
قطر البحري	69.3	92.0	117.6	114.7	53.9	94.9	36.9
خليط السويس المصري	66.7	91.2	114.0	113.5	52.3	92.7	39.0
عُمان	68.9	92.3	115.8	114.6	54.6	94.3	36.9

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2008.

وفيما يتعلق بأسعار النفط الحقيقية، وبتخاذ عام 1995 سنة أساس، وبعد تعديل سعر سلة خامات أوبك وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية، يتضح أن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ 25 دولار للبرميل، أي بنسبة 36.4 في المائة، لم يختلف اختلافا كبيرا مقارنة مع أسعاره الحقيقية، حيث ارتفع بمقدار 18.8 دولار للبرميل أي بنسبة 33.3 في المائة ليصل متوسط السعر الحقيقي إلى 75.3 دولار للبرميل في عام 2008، الملحق (9/5).

الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

شهدت أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2008 زيادة كبيرة في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. فقد بلغ معدل سعر الغازولين في الخليج الأمريكي 110.2 دولار/ برميل في عام 2008، أي بزيادة 17.1 دولار/ برميل، وتمثل حوالي 18.4 في المائة مقارنة بمعدلات السعر لعام 2007. وفي سوق روتردام وصل معدل السعر خلال العام إلى 100.2 دولار/ برميل، بزيادة حوالي 18.2 دولار/ برميل، تمثل 22.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2007. أما بالنسبة لسوق سنغافورة فقد وصل معدل السعر إلى 102.6 دولار/ برميل خلال عام 2008، بزيادة 19.7 دولار/ برميل، والتي تمثل 23.8 في المائة مقارنة مع أسعار عام 2007.

فبالإضافة إلى النقص في طاقات التكرير التحويلية، وخصوصاً في السوق الأمريكية، تعزى أسباب ارتفاع أسعار الغازولين بشكل أساسي إلى مواكبتها للارتفاع الحاصل في أسعار النفط الخام. ويبدو ذلك واضحاً إذا ما تمت مقارنة أسعار المنتج خلال الربع الثاني من عام 2008 مع الربع الأخير منه في الأسواق الثلاثة، فقد انخفضت الأسعار الفورية بنسبة تجاوزت 50 في المائة. فبعد أن وصلت أسعار الغازولين في سوق سنغافورة إلى 129.8 دولار للبرميل في الربع الثاني من عام 2008 هبطت إلى 56.2 دولار للبرميل في الربع الأخير منه، كما انخفضت أسعاره في سوق روتردام من 123.7 إلى 61.5 دولار للبرميل، وأسعاره في السوق الأمريكي من 135.4 إلى 60.5 دولار للبرميل خلال ذات الفترة.

ومن الواضح أن السعر النهائي لمنتج الغازولين في السوق الأمريكية هو الأقل بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ بلغت هذه الضرائب في نوفمبر 2008 حوالي 18.5 في المائة من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة 36.1 في المائة في كندا، و45.8 في المائة في اليابان، و53.9 في المائة في أسبانيا، وأكثر من 60 في المائة في بعض الدول الأوروبية الأخرى (ألمانيا 70.3 في المائة، وفرنسا 67.4 في المائة، وبريطانيا 67.8 في المائة، و63.3 في المائة في إيطاليا) خلال الفترة نفسها.

اتسمت أسعار زيت الغاز خلال عام 2008 بمستويات أعلى نسبياً في معظم الأسواق، نظراً لارتفاع الطلب عليه صيفاً وشتاءً، وخصوصاً في قطاع المواصلات وقطاع التدفئة والتبريد. وقد استأثرت سوق روتردام بأعلى نسبة زيادة في أسعار زيت الغاز، بلغت 41.5 في المائة، ليصل متوسط السعر إلى 125.6 دولار/ برميل خلال العام. ووصل متوسط السعر في سوق سنغافورة إلى 123.6 دولار/ برميل، وفي السوق الأمريكية إلى 121.4 دولار/ برميل.

وارتفعت أسعار زيت الوقود للسنة الثالثة على التوالي خلال عام 2008 بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع المنتجات الأخرى، وذلك في جميع الأسواق (باستثناء الغازولين في السوق الأمريكية)، ليصل متوسط السعر في سوق سنغافورة إلى 75.8 دولار/ برميل، وفي السوق الأمريكية إلى 73.8 دولار/ برميل، وفي سوق روتردام إلى 76.4 دولار/ برميل.

أما فيما يتعلق بتطور أسعار المنتجات النفطية في الدول العربية، لجأت سورية في مارس 2008 إلى زيادة أسعار المنتجات النفطية، حيث ارتفعت أسعار الغازولين بنسبة 33 في المائة مقارنة بأسعاره في أكتوبر 2007 لتصل إلى 0.85 دولار أمريكي/لتر، وارتفعت أسعار الديزل بنسبة 257 في المائة لتبلغ 0.54 دولار/ لتر، وأسعار غاز البترول المسال بنسبة 72 في المائة لتصل إلى 5.40 دولار/ اسطوانة خلال الفترة نفسها.

وعمد الأردن إلى تخفيض أسعار المنتجات النفطية ست مرات بدءاً من يوليو 2008، لتصل أسعار الغازولين العادي إلى 435 فلس أردني/لتر في نوفمبر 2008، وأسعار الغازولين الممتاز إلى 505 فلس للتر، وأسعار الديزل والكيروسين إلى 460 فلس للتر، وأسعار غاز البترول المسال إلى 6.5 دينار للاسطوانة سعة 12.5 كغ.

أسعار شحن النفط الخام

ارتفعت أسعار شحن النفط الخام ولكافة الاتجاهات بنسبة تخطت 40 في المائة مقارنة بالمستويات التي وصلتها خلال عام 2007 لأسباب أهمها حالة الـ contango⁽³⁾ التي مرت بها أسواق النفط الخام مما دفع ببعض المشاركين في السوق إلى تخزين النفط الخام في البحر. وتشير بعض التقارير إلى استخدام أكثر من 40 ناقلة نفط عملاقة لأغراض التخزين في الشرق الأوسط، وفي الخليج الأمريكي وفي آسيا وبحر الشمال، أي ما يمثل أكثر من 8 في المائة من حجم الأسطول العالمي. ويعود الارتفاع أيضاً إلى سوء الأحوال الجوية التي أدت إلى إغلاق بعض الموانئ، وصعوبة التنقل في بعض المضائق التركية. كما ساهم الإضراب في ميناء فوس/لافييرا الفرنسي في حدوث مزيد من الاختناقات، والتأثير على الطاقة المتوفرة المقدرة بالطن.

بلغ مؤشر سعر الشحن خلال عام 2008 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الخليج العربي إلى الشرق (للناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن) 136 نقطة على المقياس العالمي (World Scale-WS)⁽⁴⁾، بارتفاع 45 نقطة، والتي تمثل حوالي 49.5 في المائة مقارنة بمؤشر سعر الشحن لعام 2007.

أما بالنسبة لمؤشر أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الخليج العربي إلى الغرب (270-285 ألف طن ساكن) فقد وصل خلال عام 2008 إلى 99 نقطة على المقياس العالمي، وبارتفاع مقداره 32 نقطة، والتي تمثل 47.8 في المائة مقارنة بمؤشر عام 2007.

(3) وهي الحالة التي تكون فيها أسعار النفط المستقبلية أعلى من نظيرتها الحالية مما يشجع على تخزين مزيد من النفط والاستفادة من بيعه مستقبلاً.

(4) المقياس العالمي (World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1 في المائة من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه في كتاب (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل (World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/ طن تمثل (World Scale 100) لكل الاتجاهات الرئيسية في العالم

كما طرأ ارتفاع أكثر حدة بالنسبة لأسعار الشحن ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالنقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85 ألف طن ساكن) حيث وصل مؤشر سعر الشحن خلال عام 2008 إلى 205 نقطة على المقياس العالمي، وبارتفاع 60 نقطة، والتي تمثل حوالي 41.4 في المائة مقارنة بمؤشر عام 2007.

أسعار الغاز الطبيعي

شهدت أسعار الغاز الطبيعي، سواء المنقول بواسطة خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسيل، ارتفاعاً ملحوظاً في بعض الأسواق الرئيسية خلال عام 2008 بالمقارنة مع أسعار عام 2007، حيث ارتفع متوسط سعر الغاز الطبيعي المسيل الواصل إلى اليابان خلال عام 2008 بنسبة 60 في المائة ليصل إلى 12.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وإلى كوريا بنسبة 45.3 في المائة ليصل إلى 13.8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

كما ارتفع متوسط سعر الغاز الطبيعي المنقول عبر الأنابيب في أسواق دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 41.6 في المائة ليصل إلى 12.6 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي الولايات المتحدة بنسبة 27.5 في المائة ليصل إلى 8.8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي المملكة المتحدة بنسبة 80 في المائة ليصل إلى 10.8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي كندا بنسبة 29 في المائة ليصل إلى 8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)

أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة، 2004-2008
(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

الغاز الطبيعي المسال	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب					
	اليابان	كوريا	كندا	الولايات المتحدة	بريطانيا	
5.7	5.1	5.0	5.8	4.5	4.6	2004
6.9	6.0	7.3	8.8	7.4	6.0	2005
9.2	7.0	5.8	6.8	7.9	8.7	2006
9.5	7.8	6.2	6.9	6.0	8.9	2007
13.8	12.5	8.0	8.8	10.8	12.6	2008

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بترولوم، 2009.

صادرات النفط والغاز الطبيعي

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 54.6 مليون ب/ي في عام 2008، منخفضة بحوالي 0.198 مليون ب/ي أي بنسبة 0.4 في المائة مقارنة مع العام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط بحصة 36.8 في المائة من إجمالي تلك الصادرات تلتها بلدان الاتحاد السوفيتي السابق بحصة 15 في المائة، ثم منطقة غرب أفريقيا بحصة 8.4 في المائة.

وعلى مستوى الدول العربية، شكلت الصادرات النفطية للدول العربية حوالي 34 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ بلغت نحو 18.7 مليون ب/ي في عام 2008، مشكلة ارتفاعاً بمقدار 800 ألف ب/ي وبنسبة 5.2 في المائة مقارنة مع حجم صادراتها لعام 2007. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع إنتاج النفط في الدول العربية خلال عام 2008 بمقدار 1.4 مليون ب/ي، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق، عامي 2007 و2008
(ألف برميل في اليوم)

2008	2007	
6074	5871	أمريكا الشمالية
3616	3570	أمريكا اللاتينية
2023	2273	الدول الأوروبية
8184	8334	الاتحاد السوفيتي السابق
27975	27846	الشرق الأوسط وأفريقيا
5392	5274	دول آسيا والمحيط الهادي
1363	1656	بقية دول العالم
54626	54824	الإجمالي العالمي
18724	17796	الدول العربية
34.3	32.5	حصة الدول العربية من الإجمالي (في المائة)

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليم، 2009.

والجدير بالذكر أن صادرات ست دول عربية، هي الإمارات والجزائر والسعودية والعراق والكويت وليبيا قد بلغت 16.2 مليون ب/ي، ما يمثل 87 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2008. فقد بلغت صادرات السعودية من النفط 7.5 مليون ب/ي، تلتها صادرات الإمارات والكويت بمقدار 2.2 و2.1 مليون ب/ي على التوالي، والعراق بمقدار 1.8 مليون ب/ي، ثم ليبيا بنحو 1.4 مليون ب/ي، والجزائر بمقدار 1.1 مليون ب/ي.

ارتفع إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب و الغاز الطبيعي المسيل) بنسبة 4.8 في المائة خلال عام 2008 ليبلغ 813.8 مليار متر مكعب مقارنة مع حوالي 776.1 مليار متر مكعب في عام 2007. فقد ارتفعت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 6.8 في المائة لتصل إلى 587.3 مليار متر مكعب في عام 2008، مشكلة حصة 72.2 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2008، وبالمقارنة مع حصة 70.8 في المائة في عام 2007. وفي المقابل انخفضت صادرات الغاز الطبيعي بواسطة الناقلات على شكل غاز طبيعي مسيل بشكل طفيف وبنسبة 0.04 في المائة لتبلغ 226.5 مليار متر مكعب، مستأثرة بحصة 27.8 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2008، وبالمقارنة مع حصة 29.2 في المائة في العام السابق.

وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية إلى الأسواق العالمية، سواء على شكل غاز طبيعي مسيل أو بواسطة خطوط الأنابيب ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2008 لتصل إلى 170.1 مليار متر مكعب مقابل 144.8 مليار متر مكعب في عام 2007، أي بزيادة نسبتها 17.5 في المائة، مستحوذة بذلك على نسبة 21 في المائة من الإجمالي العالمي. وحافظت الجزائر على المرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغت صادراتها 59.3 مليار متر مكعب أي ما نسبته 34.8 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية في عام 2008، تلتها قطر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها 56.8 مليار متر مكعب، مشكلة حصة 33.4 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية، ثم مصر بحصة 10 في المائة، فالإمارات (9.3 في المائة)، فعُمان (6.4 في المائة)، وأخيراً ليبيا (6.1 في المائة). وشكلت صادرات الغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب ما نسبته 44.4 في المائة من إجمالي الصادرات العربية ونسبة 12.9 في المائة من الإجمالي العالمي خلال عام 2008. في حين انخفضت صادرات الغاز الطبيعي المسيل من 226.4 مليار متر مكعب في عام 2007 إلى 225.7 مليار متر مكعب عام 2008، مشكلة بذلك ما نسبته 55.6 في المائة و41.8 في المائة على التوالي من إجمالي صادرات الغاز العربية والعالمية لعام 2008، الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)
صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه ، عام 2008
(مليار متر مكعب)

الإجمالي	عبر الناقلات	بواسطة الأنابيب	
59.3	21.8	37.5	الجزائر
10.9	10.9	0.0	عمان
10.4	0.5	9.87	ليبيا
16.9	14.1	2.86	مصر
56.8	39.7	17.1	قطر
15.8	7.6	8.2	الإمارات العربية
170.1	94.6	75.5	إجمالي الدول العربية
813.8	226.5	587.3	إجمالي العالم
20.9	41.8	12.9	حصة الدول العربية من الإجمالي (في المائة)

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليم، 2009.

قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية⁽⁵⁾

إن التقلبات التي مرت بها أسعار النفط على مدار عام 2008 والتي انخفضت من أعلى مستوى لها المسجل في يوليو (131.2 دولار للبرميل) إلى أدنى مستوى لها (38.6 دولار للبرميل) المسجل في ديسمبر 2008، قد انعكست بشكل

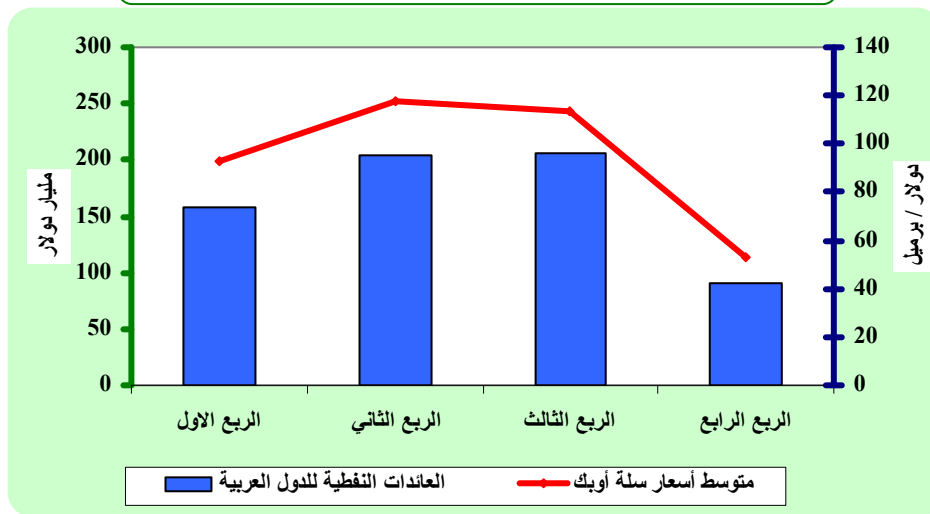
(5) تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي :
تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة ، وبضرب المعدل السنوي للسعر في حجم الصادرات النفطية السنوية تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

سلبى على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياجاتها الخارجية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

و من خلال تتبع انعكاس التطورات الأخيرة في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، فإن التقديرات الأولية تشير إلى بلوغها 157 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2008 عندما كانت أسعار النفط في حدود 92.7 دولار للبرميل، لترتفع بعد ذلك خلال الربع الثاني والثالث من العام إلى 203.4 مليار دولار و206 مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى مستوى 117.6 دولار للبرميل و113.5 دولار للبرميل، على التوالي خلال الفترة نفسها. وبعد أن أخذت أسعار النفط في الانخفاض دون حاجز 100 دولار للبرميل منذ سبتمبر إلى نهاية العام 2008، صاحب ذلك انخفاض حاد في قيمة الصادرات النفطية التي وصلت خلال الربع الأخير من العام إلى 90.2 مليار دولار فقط، أي بنسبة انخفاض بلغت 56.2 في المائة بالمقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً بلغت نسبته 42.6 في المائة بالمقارنة مع الربع الأول من العام.

وبمقارنة قيمة الصادرات النفطية المقدرة لكل ربع من عام 2008 مع الربع السابق له، يلاحظ الانخفاض الكبير خلال الربع الأخير من العام (115.8 مليار دولار) بالمقارنة مع الربع الثالث، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى الانخفاض في أسعار النفط الناجم عن تداعيات الأزمة المالية العالمية. ولعل البيانات الفصلية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية الشهرية للدول العربية تعطي صورة أوضح للآثار السلبية التي نجمت عن انخفاض الأسعار خلال الربع الأخير من العام بسبب الأزمة المالية العالمية، الشكل (7).

الشكل (7) : المعدلات الفصلية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية، 2008



ويلاحظ من المقارنة السنوية ارتفاع قيمة الصادرات النفطية للدول العربية من 435.4 مليار دولار في عام 2007 إلى 623.9 مليار دولار عام 2008، أي بمقدار 188.5 مليار دولار وبنسبة 43.3 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تباينت نسبة الارتفاع من دولة لأخرى. فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بنسبة حوالي 38.6 في المائة في السعودية، ونحو 49.9 في الكويت، وحوالي 41.6 في المائة في ليبيا. وارتفعت قيمة الصادرات النفطية في الجزائر بنسبة 31.1 في المائة، وفي مصر بنسبة 57 في المائة، و12.3 في المائة في السودان.

يذكر أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 1995 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، ارتفعت من 354 مليار دولار في عام 2007 إلى 499.1 مليار دولار في عام 2008، أي بزيادة نسبتها حوالي 41 في المائة، الملحق (10/5).